تطبيقات الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري
من خلال كتابه "الإنصاف" (حجيته وصوره)

د. دكوري ماسيري
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
جامعة المدينة العالمية

ملخص البحث:

تُعنى هذه المقالة بدراسة تطبيقية للاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) من حيث حجيته وصوره (أنواعه)؛ وكان الاتهام الذي وجهه بعض المعاصرين إلى ظاهرة الاطّراد والشذوذ عند النحاة بالغموض والاضطراب هو الدافع من وراء هذه الدراسة؛ حيث هدفت إلى تأصيل حجيتها وصورها عند أبي البركات الأنباري؛ وذلك باستخدام المنهج الوصفي التطبيقي؛ فتوصلت الدراسة إلى أنّ الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات دليل مساند للترجيح عند التعارض، وقد تمثلت هذه الأدلة لديه في أربعة أنواع؛ مما يدلّ على وضوح هذه الظاهرة في أصول التفكير النحوي.

الكلمات المفتاحية:

الاطّراد، الشذوذ، السماع، النقل، أدلة النحو الإجمالية.

المقدمة

يُعدُّ أبو البركات كمال الدين الأنباري المتوفى في بغداد سنة (٥٧٧هـــ) من أئمة اللغة المتميزين الذين يشار إليهم بالبنان؛ صاحب التصانيف الطريفة في النحو واللغة؛ ويكفيه فخرًا أن تَعَلَّق اسمه بثلاث كتب تعدّ مرجعًا أساسيًّا في فنه؛ وهي: (لمع الأدلة)، وكتابه المسمى (الإغراب في جدل الإعراب) وهما مصدران أساسيّان في مجال أصول النحو؛ بل يعدّان أول مؤلف في هذا المجال، وقد حقق الكتابان بواسطة الدكتور محمد سعيد الأفغاني، عني بطباعتهما مطبعة الجامعة السورية عام ١٣٧٧ الموافق لـــ ١٩٥٧، ولهما نسخة إلكترونية(١).

وأمّا الكتاب الثالث الذي هو ميدان دراستنا التطبيقية في هذه الدراسة (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) فيعدّ أوسع مصدر في مجال الخلافات النحوية؛ حيث أورد فيه ١٢١ مسالة نحوية بشكل مفصل.

(١) ينظر النسخة الإلكترونية في رابط (٢٠١٤/٠٥/١٩): http: //www.archive.org/download/ighr...ma3-anbary.pdf

ثانيًا: الدراسة التمهيدية

مشكلة البحث:

تعدّ هذه الدراسة ممتدةً من دراسة سابقة قمتُ بها تحت عنوان: "الاطّراد والشذوذ عند النحاة والمعاصرين (ضوابط وأبعاد)"؛ ومن هنا كانت إشكالية هذه الدراسة مبنيّةٌ على إشكالية الدراسة الأولى؛ والتي تمحورت حول ما كتبه بعض المعاصرين من غموض وتضارب في منهج نحاة العربية في الاحتجاج بالاطّراد والشذوذ وتضارب في موازين الكثرة والقلة عن نحاة العربية(١)، فهل هذه التهمة صحيحة، أم هي نابعة عن القصور في إدراكهم لماهية هذه الظاهرة وطرق النحاة في الاستدلال به؛ ومن هنا كانت أسئلة البحث كما يأتي:

أسئلة البحث:

بناء على إشكالية البحث المشار إليها في أعلاه ظهر استفسار؛ وهو: ما مدى استيعاب متأخري النحاة من أمثال أبي البركات الأنباري لمنهج النحاة الأوائل في الاستدلال بالاطراد والشذوذ؛ فتمحور حول هذا الاستفسار سؤالان أساسيان:

أ. ما القيمة الاستدلالية لمفهوم الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري؟

ب. ما الصور التي عرضها أبو البركات الأنباري لمسائل الاطّراد والشذوذ عند عرضه لآراء النحويين في كتابه الإنصاف؟

١- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في حل الإشكالية التي تولّد منها هذا البحث؛ وعليه اقتضت المنهجية العلمية أن يكون هدف هذه الدراسة هو الإجابة عن السؤالين السالفين:

(١) ينظر: عباس حسن، **اللغة والنحو** (دار المعارف، ط٢، ١٩٧١)، وعلي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، (منشورات الجامعة الليبية، ط١٩٧٣)، ص١٨، ومحمد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما**، (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨)، ص١٨٢-١٨٣.

أ. بيان حجية الاطَّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، وأي المدرستين اعتمدهما في الاستدلال بهذه الظاهرة.

ب. حصر صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.

٢- أهمية البحث:

تكمن أهمّية هذه الدراسة في كونه يعالج موضوعًا يعدّ معرفته ضروريًا لكلّ من أراد تناول أصلًا من أصول النحو؛ لأنّ للاطراد والشذوذ تعلقًا بالسماع والقياس اللذان يعدّان أساس الأصول؛ فالاطّراد شرط في السماع ومنبع القياس.

٣- منهج البحث:

بناء على الأهداف المرسومة لهذه الدراسة فقد اخترت المنهج الوصفي التطبيقي؛ حيث اعتمدت على جمع البيانات الأولية من كتاب الإنصاف، ثم وصفها وتحليلها بطريقة تطبيقية موائمة للإجابة عن الأسئلة واستفسارات هذه الدراسة، وقد التزمتُ في جمع المادة العلمية بما يأتي:

- اللجوء إلى المكتبة؛ في الوصول إلى البيانات؛ وذلك باعتماد المراجع والمصادر المتعلقة بمحور هذه الدراسة.
- استقراء وحصر جميع المسائل المتعلقة بحجية الاطّراد والشذوذ وصورهما عند أبي البركات في كتابه الإنصاف.
- تحليل المعطيات المستخرجة من كتاب الإنصاف، وتوزيعها حسب هيكل الدراسة في الإطار التطبيقي؛ وذلك من أجل الوصول إلى صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، وكيف أثرت ذلك في ترجيحات أبي البركات الأنباري.
- توثيق النصوص المنقولة وعزوها إلى أصحابها.

x. ثالثًا: الدراسات السابقة

نقصد بالدراسات السابقة: البحوث العلمية (الماجستير والدكتوراه) والمقالات العلمية المحكمة أو منشورة في الإنترنت، وقد استطعنا الوقوف على مجموعة دراسات لها

علاقة بهذا البحث؛ وهي:

١. الاطّراد والشذوذ اللغويّان للدكتور محمد جمال صقر:

- هي مقالة علمية نشرت بموقع رابطة أدباء الشام في مجلّتها التي تصدر من لندن – بريطانيا، وتقع في خمس صفحات، ناقش فيها الباحث موضوعات متعلقة بنظرية الاطّراد والشذوذ في اللغة العربية.
- وأما هدف الدراسة فلم يشر إليه الباحث بشكل صريح، لكن بدأت الدراسة بمقدمة ذكر فيها الباحث تنازع نظام اللغة قديمًا، وقسّمه إلى صنفين، أولهما منطق العلم والتعليم، والآخر منطق الفنّ والإدهاش؛ ولقد أقبلا معًا على كلام العرب استيعابًا ونقدًا، ثمّ ذكر ما قام به البصريون على استخراج العلوم العربية، فأصّلوا وفرّعوا، وكان فيهم غريزة التحقيق والتمحيص دون الكوفيين... وأمّا ما يخص منهج الدراسة فـــ-مع الأسف- لم يفصح عنه الباحث في دراساته، ومن خلال العنوان والموضوعات التي تطرق إليها يمكن القول بأن الباحث نهج منهجًا وصفيا.
- وتوصّلت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاطّراد والشذوذ، وأنّهما يعدّان مصطلحان عِلْمِيّان، قديمان، وأنهما من لوازم التقعيد... وأنّ مفهومهما لا يتعلق بالرفعة أو الضعة؛ فليس في تشذيذ الشاذّ طرد المطّرد؛ لأنّه يثبت القاعدة ولا يُنفيها، وأشارت الدراسة كذلك إلى أن ابن جني لم يمثّل للضربين الثالث والرابع بشيء من مظاهر نظام اللغة والتفكير (النحو)، بل اختصر على مظاهر صرفية، وأنّ الذي يصيب نظام اللغة والنحو هو شذوذ الاستعمال لا شذوذ القياس..

٢. شواذ التصريف في الأسماء ومنهج العلماء في تناولها:

- بحث تكميلي تقدّم به زميلي في الدراسة فهد بن منيع الله بن ناجي الصاعدي لنيل درجة الماجيستير من كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤، بإشراف أ. د/ محمّد حسن محمّد يوسف، وتقع في حدود (٤١٨) صفحة.

- بدأت الدراسة بمقدمة وجيزة ذكر فيها الباحث هدفه من البحث، وهو جمع شواذ تصريف الأسماء ودراستها من خلال ما ورد في أمّهات كتب النحو والتصريف واللغة، وبيان أنواع الشذوذ فيها، والتعرف على منهج العلماء في تناوله وتوضيح معالمه واستخلاص النتائج المتوخاة من ذلك البحث؛ واتخذ في سبيل ذلك المنهج الوصفي، ثمّ ذكر خمسة خطوات اتبعها أثناء البحث.

٣. الشذوذ في قواعد اللغة العربية:

هذا البحث في الأصل بحث تكميلي أعدّه عبد الناصر عثمان عبد الله صبير لنيل درجة الماجيستير في تعليم اللغة العربية للناطقين لغيرها، جامعة الدول العربية، معهد الخرطوم الدولي، ١٩٩٠م، بإشراف أ. محمد الطيّب عبد الله.

قسّم البحث إلى سبعة فصول؛ الفصل الأول عبارة عن أساسيّات البحث، والفصل الثاني تحدث فيه عن الاستدلال، وأصول النحو عند العرب، وتعرّض لأهمّ الأصلين وهما: السماع، والقياس. أما الفصل الثالث تناول فيه تعريف الشذوذ في خمسة مباحث؛ بينما الفصل الرابع كان الحديث فيه عن الشذوذ في المرفوعات؛ والفصل الخامس دار الحديث فيه عن الشذوذ في المنصوبات؛ والفصل السادس تحدث عن الشذوذ في المجرورات الأدوات، بينما الفصل السابع والأخير عبارة عن خاتمة البحث، والنتائج التي توصّل إليها الباحث في نهاية البحث، ثم ألحقها بالتوصيات.

٤. الاطّراد والشذوذ عند النحاة والمعاصرين (ضوابط وأبعاد):

وهي مقالة علمية قدّمت للنشر في مجلة مجمع التابعة لجامعة المدينة العالمية، قام بها الدكتور دوكوري ماسيري.

وهدفت إلى توضيح مفهوم وأبعاد "الاطّراد والشذوذ" عند النحاة، وما موقف المعاصرين منه؛ وذلك باستخدام المنهج الوصفيّ التّحليليّ؛ فتوصلت المقالة إلى أن ضابط "الاطّراد والشذوذ" عند النحاة قائم على بعدين أساسيين؛ البعد النوعي المتمثل في الصحة اللغوية، وسلامة النقل، والبعد الكمي ويتمثل في كثرة ورود الظاهرة.

٥. نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين:

هذه ملخص مقالة علمية نشرها في محرك مجلة جامعة المدينة العالمية في الغوقيل العلمي (Scholar Google)[(١)].

وقد استهدفت هذه الدراسة التركيز على توضيح علاقة الاطّراد والشذوذ بالقياس عند نحاة العربية، وموقف المعاصرين من ذلك؛ فتوصلت الدراسة إلى أنّ بعض النقود التي وجّهها الباحثون المعاصرون إلى اللغويين والنحويين القدامى صحيح بمنظار عصرنا الحاضر؛ لكن ذلك لا يعني بالضرورة؛ الدعوة إلى ترك أصول النحاة، وتغيير منهجهم؛ بل الأحرى شدّة الحرص من دون تحامل، على أن يكون النحو خاليًا من التعمية، ومن التكلف، ونحو ذلك من السلبيات المرفوضة في صيغته، وأساليبه، وأفكاره، وأمثلته.

وثمة رسائل علمية أُلِّفت في هذا المجال، ويمكن اعتبارها من أهمّ الدراسات السابقة لولا أني لم أتمكّن من الوقوف عليها مباشرة؛ ومن أهمها:

٦. الاطِّراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين:

وهو رسالة علمية تقدم بها الباحث محمد أحمد العمروسي؛ لنيل الدجة العلمية في دار العلوم في عام ١٩٧٨.

وهدفت هذه الرسالة إلى دراسة الاطراد والشذوذ على المستوى النحوي دراسة مقارنة بين القدامى وموقف المعاصرين.

٧. أحكام التصريف بين الاطراد والشذوذ دراسة وصفية تعليلية:

وهي –كذلك– رسالة علمية تقدّم بها الطالب خضر العسال لكلية الآداب والفنون في جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عباس[(٢)].

وهدف هذه الرسالة واضحة من خلال العنوان؛ فهو موجّه إلى دراسة ظاهرة الاطّراد والشذوذ على المستوى الصرفي، باستخدام المنهج الوصفي.

(١) ينظر (١٠-٠٦-٢٠١٤): file: ///C: /Users/dr.doukoure/Downloads/2805-8127-1-PB%20(1).pdf

(٢) ينظر (١٠-٠٦-٢٠١٤): http: //abbassa.wordpress.com/theses/

٨. الاطّراد والشذوذ في تصريف الأسماء (دراسة صرفية تحليلية):

رسالة علمية كذلك تقدمت بها الباحثة كريمة علي غيث أبو علة؛ لنيل درجة الماجستير في قسم النحو، كلية دار علوم، جامعة القاهرة بإشراف الدكتور/ أحمد محمد عبد الدايم[(١)].

نقاط الاتفاق والاختلاف:

أمّا نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات وهذا البحث: فهي في كون كل واحد من هذه الدراسة تعالج ظاهرة الاطّراد والشذوذ على تنوع في هدف الدراسة؛ فمنها دراسات عنيت بتحليل ظاهرة الاطّراد والشذوذ على المستوى النحوي (**Syntax**) فحسب؛ كدراسة عبد الناصر عثمان عبد الله، ومنها ما ركزت على المستوى التصريفي (**Morphology**)؛ كدراسة الدكتور فهد بن منيع الله الصاعدي، كما أنّ بعضها الآخر ركّزت على جانب المقارنة بين القدامى والمعاصرين؛ كالبحث المقدّم من قبل محمد أحمد العمروسى، والدكتور دوكوري ماسيري.

وأمّا دراستنا هذه فهي تهدف إلى بيان حجية الاطَّراد والشذوذ، وحصر صوره عند أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف.

XI. رابعًا: الإطار الوصفي

يعنى هذا القسم إلقاء الضوء على الأبعاد العلمية، لهذه المقالة والتي يعّد العلم بها ضروريا لفهم بقية أجزائها؛ فتشتمل الحديث على محورين أساسيين:

المحور الأول: حقيقة الاطّراد والشذوذ وأبعاده.

المحور الثاني: الاطرّاد والشذوذ بين الرفض والقبول.

١- المحور الأول: حقيقة الاطّراد والشذوذ وأبعاده:

١) حقيقة الاطراد والشذوذ:

---

(١) ينظر (١٠-٠٦-٢٠١٤): http: //cu.edu.eg/ar/Cairo-University-Faculty-News-2683.html

١- معنى "الاطراد" و"الشذوذ" في لغة العرب:

كلمة "الاطّراد" في لغة العرب تدور حول معنى "التتابع والاستمرار"؛ فاطّراد الأمر يعني جريانه على طريقة واحدة بشكل مستمر؛ كتابع السيل".

ومن معاني الاطراد -كذلك- الاستقامة؛ يقال: فلان يمشي مشيا مطَّرِدًا؛ أي: مستقيما(١).

وأمّا الشذوذ في اللغة فهو عكس الاطراد في اللغة؛ فشذوذ الشيء هو انحرافه عن النمط المعهود، وشذوذ الرجل هو انفراده عن الجمهور ومخالفته لهم وجمع الشاذ (شواذ)(٢)؛ ومنه الحديث المشهور "من شذَّ شَذَّ في النار".

٢- مفهوم "الاطراد" و"الشذوذ" في أصول النحو:

يقصد بالاطّراد في النحو العربي أنّ تستمر الظاهرة اللغوية على وتيرة واحدة، فلا يشذ منه إلا ما ندر، بغض النظر عن مصدر ورود تلك الظاهرة؛ كلمة استقام؛ فقد اطّرد فيها ونظائرها الإعلال بقلب الواو ألفا؛ فاستمرارية الحالة على طريقة واحدة هي الاطّراد، وعكسه الشذوذ؛ كما موضّح في التالي:

أقوم	←	أقام	إعلال بقلب الواو ألفا أو ياء ظاهرة مطّردة
استقوم	←	استقام	
يُقْوِم	←	يقيم	
استحوذ	→	استحوذ	صححت الألف شذوذًا عن ما سبق وقياسه (استحاذ)

(١) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، (المكتبة العلمية، بيروت- لبنان): ٩٦/١، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو** تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ص ١٠٩ -١١٤، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، **لسان العرب**، مادة: (ط ر د)، ط/٤، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٥م) ٩/ص١٠١، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ط٤، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ٢/ص ٥٥٣.

(٢) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ٨/ص٤٣، و مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ٤٧٦/١.

وعند الرجوع إلى مفهوم الاطّراد والشذوذ لدى نحاة العربية نجد إشارة صريحة من ابن جني إلى أن "أهل العربية جعلوا ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا"[(١)]؛ وعليه فالمعنى الاصطلاحي مرتبط بالمعنى اللغوي الأوّل (**التتابع**)؛ لأنّ المطّرد هو ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف.

وقد يفهم من المعنى الاصطلاحي أيضا المعنى اللغوي الثاني (**الاستقامة**)؛ لأن ما جرى من الكلام على قواعد النحو والصرف يعدّ مستقيما. وهكذا.

وأما الشاذ في اصطلاح النحاة فهو عكس المطّرد، ومأخوذ -كذلك-من المعنى اللغوي، حيث يراد به ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك؛ كما قال الشريف الجرجاني في التعريفات: "الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[(٢)]؛ فنلاحظ أنّ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي بائنةٌ.

٢) أبعاد الاطّراد والشذوذ:

لقد ناقش الباحث الدكتور دوكوري ماسيري أبعاد الاطّراد والشذوذ في بحث مستقل؛ لأهمية ذلك في توضيح معنى هذه الظاهرة وفي إدراك كنهها وحقيقتها، وحسنا هنا تلخيص ما ورد سابقا في ذلك البحث:

لقد غمض مفهوم الاطّراد والشذوذ على كثير من الباحثين المعاصرين بسبب ربطهم هذا المفهوم بالكم (الكثرة والقلّة)؛ فاتهموا النحاة بالاضطراب في موازين الكثرة وأنهم لم يُبيّنوا -كذلك- متى تتحقق في المادة اللغوية فيصح القياس، أو بناء القاعدة عليها؛ ممّا أدى إلى الحيرة والاضطراب، يصوّب هذا ما يخطّئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه.

ولكن عند تحليل مفهوم السماع عند أبي البركات تبيّن أنّ مسألة الاطّراد والشذوذ لا تتعلق بالكم فقط؛ بل يتعداه إلى النوع قبل الكمّ؛ كما صرّح بذلك العلاّمة ابن جني

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**: ١/ ٩٧.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، تح: إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥)، ص١٦٤.

حين قال: "قد يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلاّ أنه لا يقاس عليه"(١)؛ وهذا ما أكّده الشريف الجرجاني: "الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته "(٢)، وعليه نستطيع القول بأنّ ضابط الاطّراد عند أبي البركات الأنباري له ثلاثة أبعاد:

أ- الصحة اللغوية؛ وهي الفصاحة.

ب- سلامة النقل؛ وهذا يتعلق بالرواة وعدالتهم.

ج-الكثرة: وهي تتابع الظاهرة اللغوية واستمرارها.

٢- المحور الثاني: الاطّراد والشذوذ بين القبول والرفض:

إنّ بناء الأحكام والقواعد على الأمور المطّردة أمر مسلم في جميع أنواع العلوم والفنون، ولا حكم للنادر إلا فيما يتعلق بالنادر نفسه، ومن هذا المنطلق لم أقف على خلاف بين العلماء قديما وحديثا في رفض المطّرد، و لم أقف على قول -ولو إلماحًا- بعدم صحة بناء القواعد النحوية عليه.

لكن مسألة القبول والرفض توجهت نحو "الشاذ"، ومدى صحة الاحتجاج به؛ فأمّا البصريين فقد اقتصروا على المطّرد في قياس الأحكام والظواهر اللغوية، وجعلوا الشاذ "**يحفظ ولا يقاس عليه**"؛ فأبعدوه بذلك عن بساط الاستنباط النحوي(٣)، في حين قسّم بعض العلماء الشاذ -من حيث قبوله وعدمه- إلى قسمين(٤):

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**: ١/١١٥.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، تح: إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي – بيروت، ط١٤٠٥ه)، ص ١٢٤، و السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر **الأشباه والنظائر في النحو**، تح: فايز ترحيني، (دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان. ط ٢، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م): ١/٢٦٣.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أبوعبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تح: محمد الدّالي (مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.) ص٦٠٠-٦١٧.

(٤) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، تح: إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥)، ص١٦٤، والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤١٩ه ١٩٩٨م)، ص٨٣٤.

١. شاذ مقبول: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

٢. شاذ مردود: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

وأمّا ابن جني فكان أوّل من درس مسألة "الاطّراد والشذوذ" بشكل مستفيض وبين حكمهما من حيث القبول والرفض في كتابه الخصائص، في باب سمّاه: (باب القول على الاطّراد والشّذوذ)؛ حيث ربط المطرد والشاذ بالسماع والقياس؛ فتوَصَّل بهذا الاعتبار إلى أربعة أحكام يتعلق بكل صنف[1]:

١- صنف يُتّبع السمع الوارد به فيه، ويُتّخذ أصلا يقاس عليه غير؛ وذلك إذا كانت الظاهرة لغوية مطردة في السماع والقياس معًا؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، والجرّ بالإضافة؛ فالمتحدث يقيس على هذا القواعد من دون أدنى تردد.

فكان هذا الصنف هو المعوّل في النحو العربي، وعليه بنيت وقاعده[2].

٢- صنف يُقْتصرُ فيه على ما سُمع عن العرب في ذلك، ويُجْرى في بابه على القياس المطّرد في نظائره؛ وذلك: إذا كانت الظاهرة اللغوية مطّردةً في القياس دون السماع؛ فالقياسُ مثلا: أن يكون لكلِّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ (فهذا قياس مطّرد)؛ بحيث تقول:

(١) ينظر: ابن جني، **الخصائص**: ١/٩٦-١٠٠، وابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين (مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م): ١/٢٧٧-٢٧٩.

(٢) ينظر: محمد أحمد العمروسي، **الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين**، (بيروت، دار العلوم، ١٩٧٨م)، ص٢٤٦.

الماضي الاستعمال	قياس	المضارع الاستعمال
كتب	=	يكتب
صلّى	=	يصلّي
نام	=	ينام

لكن شذّ عند العرب عدم استعمال الفعل الماضي لبعض الأفعال:

الماضي الاستعمال	شاذ	المضارع الاستعمال
٠	≠	يَذَر
٠	≠	يَذَع
٠	≠	يَدَع

وذلك استغناءً بأفعال الماضية لأفعال أخرى في معناه: (ترك).

٣- صنف يُتّبع السمع الوارد به فيه لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره؛ وذلك إذا كانت الظاهرة اللغوية مطردًا في كلام العرب دون قياس النحاة؛ كتصحيح بعض الكلمات التي تعلّ في نظائرها؛ كقولهم (أخوْص الرمْث) و(استصوبت الأمر) و(استحوذ) و(أغْيَلت المرأةُ) و(اسْتَنوَق الجملُ)؛ فكان القياس في النحو يقتضي قلب جميع الواوات ألفا؛ وذلك لتحركها بعد صحيح ساكن.

٤- صنف لا يُتّبع السمع الوارد به، ولا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، فلا يحسن استعماله مطلقًا إلاّ على وجه الحكاية، وهو عكس الصنف الأوّل تماما؛ وهذا الصنف فيما إذا كانت الظاهرة اللغوية شاذة في السماع والقياس معًا؛ كإبقاء واو المفعول فيما عينه (واو)؛ نحو: (ثوب مصوُون) و(مسك مدوُوف)، و(فرس مقوُود) و(رجل معوُود من مرضه).

ويلاحظ من خلال الأمثلة التي أوردها ابن جني أنّ الشذوذ في القياس (كما في الصنف الثالث والرابع) لا يتحقق إلا في الكلمات على المستوى الصرف، لا على مستوى النحو(١).

وأما الباحثون المعاصرون فقد رفض بعضهم مسألة الاطّراد والشذوذ بالطريقة التي وضحها ابن جني؛ لغموضه واضطرابه -على حدّ قولهم؛ وإلى هذا ذهب الدكتور عباس حسن(٢).

ومنهم من أيّد موقف النحاة ودافع عنه بقوة؛ من أمثال الدكتور السيّد الطويل(٣)، والدكتور عبد الله الخثران(٤).

XII. خامسًا: الإطار التطبيقي على كتاب الإنصاف

المقصد من هذا الاطار هو تناول موضوع هذه المقالة (حجية الاطّراد والشذوذ، وصوره) دراسة تطبيقية على كتاب (الإنصاف لمسائل الخلاف)؛ وذلك لمعرفة القيمة الاستدلالية لمفهوم الاطّراد والشذوذ وصوره عند أبي البركات الأنباري؛ وبمقتضاه جاء هذا القسم على محورين:

١- المحور الأوّل: حجية الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري:

يعدّ الاطّراد والشذوذ من أصول الاستدلال النحوي عند أبي البركات الأنباري، وكانت لنظرية الاطّراد والشذوذ تأثيرٌ واضحٌ في اختياراته؛ ويتجلى ذلك عندما نرجع إلى

---

(١) ينظر: محمد جمال صقر، **الاطّراد والشذوذ اللغويّان**، (مجلة رابطة أدباء الشام، لندن – بريطانيا)، ص٥. وفي الرابط أدناه(05/06/2014):

http: //odabasha.ipower.com/sho.php?sid=48727

(٢) ينظر: عباس حسن، **اللغة والنحو**، ص٤٥، وعلي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص١٨، و أعمال مجمع اللغة بالقاهرة: ١٨٢-١٨٣.

(٣) ينظر: السيد رزق الطويل، **الخلاف بين النحويين** (المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة-السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ص ٦٢٤.

(٤) ينظر: عبد الله بن أحمد الخثران، **مراحل تطور الدرس النحوي**، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر)، ص٢٠٨.

المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة والتي رجّح فيها موقف إحدى المدرستين على الأخرى بسبب الاطّراد وجعل المرجوح في صف الشاذ؛ وفيما يلي ذكر تلك المسائل:

١) مسألة الخلاف في أفعل التعجب (١):

تناول في هذه المسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية أو اسمية (**أفعل**) التعجب؛ فبدأ بمذهب الكوفيين القائلين باسمية (**أفعل**) التعجب. ثم تلاه بمذهب البصريين وبعض الكوفيين القائلين بأنّه فعل ماض.

وأورد أدلة الكوفيين التي تمثلت في جمود (أفعل) ودخول التصغير عليه وهما من خصائص الأسماء، وتصحيح عينه في نحو (ما أقومه). وأمّا البصريون فقد أورد من أدلتهم: دخول نون الوقاية عليه (ما أحسنني)، وهي من خصائص الأفعال، واعترض عليهم بدخولها على بعض الأسماء في الشعر (حاملني) (قدني وقطني) بمعنى حسبي.

لكن الشاهد هنا أنّ أبا البركات الأنباري رجّح مذهب البصريين وصرح بعدم صحة اعتراض الكوفيين بخصوص دخول نون الوقاية على الاسم؛ حيث قال: "وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن (قدني) و(قطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة (منِّي) و(عنِّي)..."(٢).

٢) مسألة القول في جواز التعجب من البياض(٣):

تتعلق هذه المسألة بالخلافات النحوية في جواز صياغة (أفعل) التعجب من الأسماء التي تقع على زنة (أفعل)؛ كـــ(أبيض) و(أسود) ونحوهما من الألوان؛ ويبدو أن سبب الخلاف هو اللبس الذي يقع بين المعنى الأصلي والمعنى التعجبي عند صياغة الألوان على زنة (أفعل) فلا يدرك هل معنى الصيغة للتعجب أو لزنة (أفعل فعلاء).

وفي هذه المسألة تطرق أبو البركات إلى جواز ذلك عند الكوفيين في البياض

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٠٥-١١٠، المسألة رقم: (١٥).

(٢) ينظر: **المصدر السابق**، ص١٠٧.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**. المسألة رقم (١٦)

والسواد فقط؛ فيقال: "هذا الثوب ما أبيضه!!"، و"هذا الشعر ما أسوده!!" على خلاف البصريين الذي مالوا إلى القول بعدم الجواز.

ثم أورد الأنباري -كعادته- دليل الفريقين؛ بَدْءًا بالكوفيين الذي احتجوا بجواز ذلك لوقوعه في الشعر، وخُصّ ذلك بالسواد من دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان فثبت لهما ما لم يثبت لغيرهما. وأمّا البصريون فكان دليلهم -حسب ما ذكره الأنباري- إجماع المدرستين على عدم جواز صياغة (أفعل) التعجب في سائر الألوان، ولا دليل على اختصاص البياض والسواد.

لكن أبا البركات الأنباري رجّح مذهب البصريين؛ والشاهد في ذلك قوله: وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين؛ فهو: أما احتجاجهم بقول الشاعر: (فأنت أبيضهم سربال طباخ...)، فلا حجة فيه من وجهين، أحدهما: **أنه شاذ فلا يؤخذ به....**" [1]، فنرى أن الترجيح قام على أساس "الاطراد" في جانب البصريين، وكان مذهب الكوفيين مرجوحًا لديه بناءً على "الشذوذ".

٣) مسألة الخلاف في وجه نصب خبر (كان) والمفعول الثاني من مفعولي ظننت[2]:

أورد هذه المسألة لمناقشة رأي كل من البصريين والكوفيين فيم ينتصب خبر (كان) و(المفعول الثاني) لظننت؟ فكان الكوفيون يرون بأنّهما منصوبان نصب (الحال)، في حين ذهب البصريون إلى أنّهما منصوبان نصب (المفعول به).

ثم أورد حجة الكوفيين في ذلك؛ وهي أنّ (كان) ليس فعلًا متعدٍ حتى يجعل له مفعولا، وأنّه لا يدلّ على حدثٍ، وأنّه بمعنى الفاعل في المعنى، وهذا لا يكون إلا في الحال. وأمّا حجة البصريين فهي كونهما يقعان معرفةً ضميرًا والضمائر لا تقع أحوال بحال؛ كنحو قول العرب: "كنّاهم، وإن لم نكنهم فمن نكون!" و"ظننت إيَّاهم"، واعترض عليهم الكوفيين في ذلك بأنّه جاز أن يكون الخبر هنا معرفة؛ لأنّه قام مقام الحال؛

(١) ينظر: **المصدر السابق**، ص١٢٦-١٢٧.

(٢) ينظر: **المصدر السابق**، ص١٢٩ المسألة رقم: (١٧).

كقولك: "ضربتُ زيدًا سوطًا" إن (سوطًا) ينتصب على المصدر؛ لقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب وكذلك هاهنا على أنه قد جاءت الحال معرفة. وبعد سيل عارم من الردود التي وجّهها أبو البركات الأنباري إلى مذهب الكوفيين؛ فقد ردّ على اعتراضهم لدليل البصريين بأن قال: "وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها فكذلك كل ما جاء ها هنا..."(١). وبهذا فإن أبا البركات الأنباري قد رجّح ما ذهب إليه البصريون في المسألة.

٤) مسألة الرافع لخبر "إن"(٢):

الحديث في هذه المسألة يدور حول الخلافِ بين البصريين والكوفيين في عامل الرفع في خبر (إنّ) وأخواتها، فكان مذهب الكوفيين أنّ العامل ليس (إن) وأخواتها، في حين ذهب البصريين إلى عكس ذلك(٣). والشاهد هنا أنّ أبا البركات الأنباري جعل مذهب الكوفيين مرجوحًا، وردّ على الشعر الذي أوردوه لبيان ضعف عمل هذه الحروف بنصب بـــ(إذن) بدلًا من الرفع بـــ(إنّ):

لاَ تَتْرُكِنِّي فِيهِم شَطِيرَا   إِنِّي إِذَن أَهْلَـــكُ أَوْ أَطِـــيرَا(٤)

فقال: "الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا شاذ فلا يكون فيه حجة..." (٥) فعدم اطّراد الشاهد الذي أورده الكوفيون جعل أبا البركات يرفض هذا الشاهد؛ فيرى أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

(١) ينظر: **المصدر السابق**، ص١٢٩-١٣٣.
(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٥٣-١٥٦ المسألة رقم (٢٣)
(٣) ينظر: **المصدر السابق**.
(٤) البيت من الرجز، و لم يذكر القائل. ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط، ٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ه/١٩٩٧) ٨/ ٤٥٦.
(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ص١٥٦.

٥) مسألة دخول اللام في خبر "لكنّ"[١]:

فكان مذهب الكوفيين جواز دخول اللام في خبر (لكنّ) قياسًا على خبر (إنّ)، وكان مذهب البصريين عدم جواز ذلك. لكن أبا البركات الأنباري ردّ على الكوفيين بأن قول الشاعر[٢]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

"شاذٌّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطّردًا لكان ينبغي أن يكْثُرَ في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذٌّ لا يقاس عليه"[٣].

٦) مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[٤]:

هذه المسالة من الأمور المتعلقة بالأحكام النحوية في الضرورات الشعرية؛ وهو هل يجوز المنع من الصرف لضرورة الشعرية؟ فبعد أن أورد أبو البركات الأنباري مذهبَ كلٍّ من الكوفيين والبصريين؛ حيث أجازه الأول ومنعه الثاني في حين أجمعوا على جواز صرف ما يمنع من الصرف لضرورة شعرية، لكن أبا البركات –على خلاف عادته– اختار مذهب الكوفيين القائل بالجواز مستدلا باطّراد أدلة الكوفيين؛ حيث قال: "ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وأبي القاسم ابن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين.... والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس"[٥].

---

(١)أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ص١٧١–١٧٨ المسألة رقم: (٢٦)

(٢) لم يذكر قائله. ينظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج١٠/ص ٣٦١.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري **الإنصاف**، ص١٧٣–١٧٤.

(٤) ينظر: **المصدر السابق**، المسألة رقم: (٧٣).

(٥) ينظر: **المصدر السابق**، ص٤٠٤–٤٠٥.

٧) مسألة (كما) بمعنى (كيما)[(١)]:

فالمقصد من هذه المسألة مناقشة جواز مجيء (كما) بمعنى (كيما) وإعمالها عمل (كيما) في نصب المضارع بعدها، فوضّح أبو البركات الأنباري جواز ذلك عند الكوفيين، واستحسان المبرد من البصريين لذلك؛ على خلاف مدرسته البصرية التي ذهبت إلى عدم جواز ذلك.

لكن الشاهد هنا ترجيح أبي البركات لمذهب البصريين وردّه على الشواهد التي أوردها المدرسة الكوفية "على أنه لو صح ما رواه الكوفيون من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة"[(٢)].

٢- المحور الثاني: صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري:

نقصد بالصور هنا أنواع الاطِّراد والشذوذ التي أوردها العلاّمة أبو البركات الأنباري؛ وعند التمحيص وقف البحث على صور مبثوثة في ثنايا كتاب الإنصاف، من دون أنْ يُصَرِّحَ بذلك؛ وهي:

المبحث الثاني: صور الاطّراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري:

إن أبا البركات الأنباري -رحمه الله- لم يقسّم ظاهرة الاطّراد والشذوذ على صور متعددة، في كتاب الإنصاف، وإنما الذي قام بذلك هو العلامة ابن جني السابق له، فأبو البركات الأنباري اتبع أثر ابن جني فتناول صور هذه الظاهرة في أماكن متباينة في كتابه الذي نحن بصدده، ولكن الباحث يحاول قدر الإمكان أن يستنبطها من الكتاب، ثم يحاول بعد ذلك ربطها بالصور التي ذكرها ابن جني؛ مع اختصارها بشكل غير مخل، ويكون ذلك من خلال تتبع بعض المسائل التي تناولها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) وفيما يلي سرد بعض هذه المسائل:

(١) ينظر: **المصدر السابق**، ص ٤٧٠-٤٧٣، المسألة رقم: (٨٤).

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٧٣.

١. المطّرد في الاستعمال والقياس:

لمحنا هذه الصورة في "مسألة الخلاف في فعل التعجب بين الاسمية والفعلية"[١]؛ وذلك في معرض مناقشة بعض أدلة الكوفيين الذي احتجوا باسمية (أفعل) التعجب بـــ"تصحيح عينه في نحو (ما أقومه)" [٢]؛ فقال: "فإن قالوا: التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد؛ قلنا قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ وذلك نحو تصحيح (حول) و(عور) و(صيد) حملا على (أحول) و(أعور) و(أصيد) وكذلك جاء التصحيح أيضا في قولهم (اجْتَوَرُوا) و(اعتونوا)..."[٣]، فهنا شاهد على أّن الأنباري يرى أنّ تصحيح عين (فعل التعجب) إذا كان حرف علَّة، ليس شاذًّا كما زعمه الكوفيون وإنما هو مطّرد في استعمال العرب وفي القياس النحوي أيضا؛ فلا حجة للكوفيين حينئذٍ على الاسمية بدعوى الشذوذ في الاستعمال والقياس.

٢. المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس:

نجد هذه الصورة عند مناقشته الخلاف بين البصرة والكوفة في مسألة (ترك صرف ما ينصرف)[٤]؛ حيث رجّح مذهب الكوفيين القائل بجواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر على خلاف جمهور البصريين؛ معلّلا اختياره بكثرة النقل واطّراده في القياس؛ حيث قال: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس"[٥].

(١) ينظر ص٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص٨، ١٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ١٢٢.

(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ٣٩٧-٤٠٨، المسألة رقم ٧٣.

(٥) ينظر: **المصدر السابق**، ص: ٤٠٥.

٣. المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال:

وردت هذه الصورة في أثناء مناقشته: "مسألة الخلاف في أفعل التعجب"[(١)]، وفي معرض ردّه على دليل الكوفيين القائل بأن تصحيح عينه في نحو (ما أقومه) دليل على الاسمية؛ فقال: " أما قولهم: الدليل على أنه اسم: تصحيح عينه في ما (أقومه) و(ما أبيعه)، قلنا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير؛ وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله...على أن تصحيحه غير مستنكر كلامهم فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم: أغيلت المرأة، أغيمت السماء... قالوا التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ تصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد"[(٢)]؛ فدليل الكوفيون في اسمية (أفعل) التعجب مبني على أنَّ التصحيح قياسي في أفعل التعجب، لكن شاذ في نظائره التي يعلل فيها الحروف العلّة.

٤. الشاذ في الاستعمال والقياس معًا:

وقد وردت هذه الصورة في مسألة دخول اللام في خبر "لكنّ"؛ وذلك عند ردّه على الشاهد الكوفي قائلا: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين...فهو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطّردا لكان ينبغي أن يكْثُرَ في كلامهم وأشعارهم... وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذٌّ لا يقاس عليه"[(٣)].

وفيه صورة متعارضة في الأدلة الواردة في (مسألة التعجب من السواد والبياض) بين البصرة والكوفة؛ فكان الكوفيون يستندون إلى قوة أدلتهم في اطرادّها سماعًا وقياسًا، في حين رأى البصريون خلاف ذلك؛ ورأوا أنّ أدلة الكوفيين شاذٌّ سماعًا وقياسًا، وأنها بمثابة

---

(١) ينظر ص٨، ١٠ من هذا البحث.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: ١٢٠-١٢٢.

(٣) ينظر ص٩ من هذا البحث.

دخول (أل) على الفعل؛ فقالوا: "فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا واستعمالًا"(١).

XIII. سادسًا: نتائج البحث

من خلال هذا الدراسة استطعنا الجزم بأنّ مفهوم الاطّراد والشذوذ كان له أثر جليّ في اختيارات أبي البركات الأنباري النحوية؛ حيث إنّه كان يقدّم السماع أو القياس الذي كان مطردًا على ما كان شاذا في السماع أو القياس أو فيهما معًا؛ فكانت نتيجة هذه الدراسة على النحو التالي:

١- أنّ قيمة دليل الاّطراد والشذوذ عند أبي البركات تكمن في حجيته عند تعارض الأدلة النحوية؛ فكان المطّرد شرطًا في السماع والقياس، ويقدّم على الشاذ إذا تعارضا.

٢- أنّه تحقق في كتاب الإنصاف جميع الصور الأربعة التي أوردها ابن جني في كتابه الخصائص؛ ممّا يدل دلالة واضحة على أنّ هذه الصور كانت حاضرة في الفكر النحوي الاستدلالي عند أبي البركات.

تعكس النتيجتان وضوح فكرة الاطراد والشذوذ عند متأخري النحويين ذوي أرباب الترجيحات النحوية بين البصرة والكوفة؛ فكان أبو البركات خيرَ نموذجِ ذلك الجيل من النحويين

---

(١) ينظر ص٨ من هذا البحث.